حسابات الطاقة بين أوروبا والمنطقة المغاربية

عمر روابحي

رغم المقدرات الطاقوية الهائلة التي تتمتع بها كل من ليبيا والجزائر، اللتان تصدران زهاء 80 % من إنتاجهما من النفط والغاز إلى السوق الأوروبية، إلا أن نسبة اعتماد أوروبا مجتمعة عليهما لا تتعدى 10%، بينما تحصل أوروبا على 29 % من احتياجاتها من النفط و 43 % من احتياجاتها من الغاز من روسيا.

ضربت الحرب الروسية الأوكرانية مزاعم ونظريات الطاقة النظيفة البديلة عرض الحائط، وأثبتت أن العالم سيظل محكوماً ومرتهنا للطاقة التقليدية لخمسين عاماً قادمة على الأقل، لقد وجدت أوروبا نفسها فجأة في مأزق حقيقي، فبالنهاية فشلت سياسة التوريط الاقتصادي لروسيا والتي كانت ترعاها ألمانيا بحماس شديد في تدجين روسيا ونزع مخالبها، وتسببت حرب روسيا على أوكرانيا في إطلاق رُهاب الطاقة في الساحة الأوروبية برمتها، مما أدى إلى تكثيف الجهود الدبلوماسية الأوروبية للبحث عن بدائل للطاقة الروسية.

تشكل المنطقة المغاربية بوصفها الضفة الجنوبية لأوروبا معيناً مهماً لتزويد هذه الأخيرة بالطاقة، ويلعب فاعلان رئيسيان في المغرب العربي هما ليبيا والجزائر، دوراً بارزاً في هذا السياق، وتُعد احتياطيات النفط في ليبيا الأكبر في القارة الأفريقية والتاسعة عالميا بحجم يفوق الـ 48 مليار برميل، كما تحتل ليبيا المرتبة 21 عالميا من حيث احتياطيات الغاز المقدرة بنحو 53 مليون متر مكعب، أما الجزائر فتتربع على المرتبة الـ 16 عالميا من حيث احتياطيات النفط

المقدرة بـ 12 مليار برميل, والمرتبة الـ 11 عالميا في احتياطيات الغاز المقدر بـ 159 مليون متر مكعب, دون احتساب المقدرات الهائلة وغير المستغلة من الغاز الصخري, والتي تقدرها إدارة الطاقة الأمريكية بما يقارب 20 مليار متر مكعب، وهذا ما يجعل الجزائر في المرتبة الثالثة عالميا بعد كل من الصين والأرجنتين، ناهيك عن ما يخبؤه غرب المتوسط من ثروات هائلة كامنة توازي كما تشير بعض التسريبات المقدرات المكتشفة حديثا في شرق المتوسط، ويُتوقع أن تندلع توترات كبرى حول الطاقة بين دول غرب المتوسط إذا ما تأكدت المعلومات بشأن هذه الاكتشافات.

رغم المقدرات الطاقوية الهائلة التي تتمتع بها كل من ليبيا والجزائر، اللتان تصدران زهاء 80 % من إنتاجهما من النفط والغاز إلى السوق الأوروبية، إلا أن نسبة اعتماد أوروبا مجتمعة عليهما لا تتعدى 10%, بينما تحصل أوروبا على 29 % من احتياجاتها من النفط و43 % من احتياجاتها من الغاز من روسيا. فنحن نتحدث عن اعتماد أوروبي على الطاقة الواردة من روسيا يتجاوز 70%, مما يجعل من المستحيل تعويضه على المدى القصير بالطاقة الواردة من جنوب المتوسط, غير أن الدبلوماسية الأوروبية والأمريكية نشطة في الآونة الأخيرة لاستغلال الغاز الصخري الجزائري على المدى المتوسط والبعيد, وهو ما يمكن أن يشكل بديلاً حقيقيا للطاقة الروسية, وبالموازاة مع ذلك اتفقت دول الاتّحاد الأوروبي على خفض وارداتها من النفط الروسي بنسبة 90 % بحلول نهاية العام الجاري، في قرار تسعى من خلاله لحرمان موسكو من مصدر تمويل هائل لحربها على أوكرانيا.

يُشار إلى أن الوضع الأمني المعقد في ليبيا منذ سنوات أثر على العلاقات الطاقوية بينها وبين أوروبا، فقد انخفض الإنتاج الليبي وانقطعت الإمدادات مرارا وتكرارا، غير أن الحرب الروسية الأوكرانية وحاجة أوروبا إلى بدائل طاقوية سريعة يمكن أن يُسهم في الحل السياسي في ليبيا، أو على الأقل يمكن أن تُحجم بعض الأطراف الأوروبية عن تعطيل جهود الحل السياسي، وهذا مرتبط بقوة وضعف الطرف الروسي المتواجد ميدانيا عبر ميليشيات "فاغنر" في ليبيا، فبالنهاية من مصلحة روسيا استدامة اضطراب إمدادات الطاقة الليبية نحو أوروبا.

وإذا كانت أوروبا تتعامل مع ملف الطاقة ككتلة سياسية موحدة، مع بعض المرونة اتجاه بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تعتمد على الطاقة الروسية بنسبة عالية جداً، فإن المنطقة المغاربية أبعد ما يكون عن التجانس والتنسيق في مجالات الطاقة، وقد بلغت التوترات بين الجزائر والمغرب أشدها، لاسيما بعد تطبيع المغرب مع إسرائيل وتوقيعهما العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية، مما أدى بالجزائر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وحظر عبور الطائرات المغربية عبر المجال الجوي الجزائري، وعلى صعيد ملف الطاقة فقد قررت الجزائر نهاية تشرين الأول 2021 عدم تجديد عقد توريد الغاز لإسبانيا عبر أنبوب الغاز المار عبر المغرب، وليُصبح تزويد أوروبا بالغاز الجزائر يمر عبر خطين فقط، الأول يصل إسبانيا بالجزائر مباشرة عبر البحر، والثاني يصل الجزائر بإيطاليا مروراً بتونس.

ويبدو أن الأزمة بين الجزائر والمغرب ضاعفت من تنافس البلدين على مشروع خط الطاقة القادم من نيجيريا، ففي حين ترى فيه المغرب بديلًا عن الخط الجزائري الذي تم إغلاقه وفرصة للانعتاق الاستراتيجي من التبعية الطاقوية للجزائر، ترى فيه الجزائر ورقة ضغط إضافية لها على المغرب وفرصة ذهبية لاحتكار توريد الطاقة إلى أوروبا عبر الأراضي الجزائرية حصراً، وتتضارب التصريحات الإعلامية والرسمية بين البلدين حول حسم الجغرافيا التي سيمر عبرها هذا الخط.

لم يكن التكهن بما ستؤول إليه الصراعات البينية المغاربية حول الطاقة بالأمر الصعب، فالتوتر المزمن في العلاقات بين الجزائر والمغرب مسألة معروفة وكان من الطبيعي أن تؤثر على ملف الطاقة، بيد أن المفاجأة جاءت من إسبانيا التي غيرت موقفها التاريخي اتجاه النزاع في الصحراء الغربية واعترفت بالسيادة المغربية عليها، في ظل واقع أوروبي حرج، وأشد ما تكون فيه الحاجة إلى التعاون الطاقوي مع الجزائر بسبب اضطراب إمدادات الطاقة التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية، ولم يمض كثير من الوقت حتى جاء الرد الجزائري عبر الإيعاز لشركة سونطراك الجزائرية بمراجعة أسعار الطاقة التي تستوردها إسبانيا بأسعار تفضيلية منذ سنوات طويلة، أما الرد الآخر فتمثل في تعزيز التعاون مع إيطاليا، وقد صرح الرئيس الجزائري أثناء زيارته التي قادته إلى روما مؤخرا بأن "البلدين تربطهما علاقة ارتباط عضوي فيما يخص الطاقة، وأن

تطوير هذا التعاون ممكن أن يتم بالتنقيب المشترك بين شركتي ايني وسوناطراك، على أن يتم توجيه كل زيادة في الإنتاج إلى الصديقة إيطاليا وفق الطلب، ولتكون هي الموزع عبر أوروبا".

تدرك أوروبا التي تعاني من رُهاب الطاقة اليوم أن الانعتاق دفعة واحدة من واردات الطاقة الروسية هو أمر مستحيل، وأن تكلفة توفير بدائل طاقوية عبر النقل البحري من قطر والسعودية وحتى الولايات المتحدة ستكون مرتفعة وغير فعالة، ولا بديل عن الإمدادات القريبة بأنابيب موصولة بالضفة الجنوبية للمتوسط، هناك من ليبيا حيث الوضع السياسي والأمني الهش وحيث للروس موطئ قدم، ومن الجزائر الحليف الاستراتيجي لروسيا، ولا مناص من حل لأوروبا سوى دعم استقرار ليبيا وسوى التعاون مع الجزائر وعدم عرقلة أي مسار لانتقال ديمقراطي حقيقي، فبالنهاية تقتضي معادلات الاجتماع السياسي المعاصر أن المزيد من الديمقراطية تعني القليل من روسيا، وأكثر النظم السياسية نضجا ونجاحا هي تلك النظم التي سلكت مسارا ديمقراطيا آمنا وأدارت لعبة التوازنات بشكل دقيق بين القوى العالمية المتصارعة. ■

عمر روابحي: أكاديمي من الجزائر، أستاذ مشارك دكتور في القانون الدولي في جامعة البويرة، خبير في قسم دراسات شمال افريقيا في مركز أورسام.